تضاؤل الآمال في العثور على ناجين

ارتفاع حصيلة زلزال وتسونامي إندونيسيا إلى أكثر من 1400 قتيل

ثوران بركان سوبوتان في شمال شرق أرخبيل سولاويسي في إندونيسيا

ارتفعت حصيلة ضحايا الزلزال والتسونامي إلى أكثر من 1400 قتيل في أرخبيل سولاويسي بإندونيسيا حيث يضيق الوقت للعثور على ناجين، بينما تحدثت الأمم المتحدة عن احتياجات «هائلة» للمناطق المنكوبة.

وقال سوتوبو بورو نوغروهو الناطق باسم الوكالة الإندونيسية لإدارة الكوارث الطبيعية في لقاء مع صحافيين إن «الحصيلة الإجمالية بلغت 1407 قتلى».

وحددت السلطات مهلة تنتهي الجمعة، أي بعد أسبوع على الكارثة، للعثور على ناجين أحياء. وبعد هذا الموعد تبدو الفرص لذلك معدومة.

وتتركز عمليات الإنقاذ على بعض المواقع في محيط بالو، المدينة الواقعة على الساحل الغربي التي دمرت، وخصوصا في فندق روا روا حيث ما زال حوالى ستين شخصا تحت الأنقاض. كما تتركز عمليات البحث على مركز تجاري ومطعم وحي بالاروا المدمر بالكامل.

وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة إن حوالى مئتي ألف شخص يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وقدر ب66 ألفا عدد المساكن التي دمرت بالزلزال الذي وقع الجمعة وبلغت شدته 7،5 درجات، والمد البحري الذي نجم عنه.

وأكدت الحكومة الإندونيسية للفرق الأجنبية التي تعمل في المناطق المنكوبة مرارا أنها تسيطر على الوضع. لكن سكان بلدات بعيدة مثل واني في منطقة دونغالا يقولون إنهم لم يروا أي مساعدة.

وأكد محمد طاهر طالب (39 عاما) لوكالة فرانس برس إن «12 شخصا ما زالوا مفقودين في المنطقة». وأضاف «قد تكون هناك جثث جنوبا».

وفي جنيف، عبرت الامم المتحدة عن شعورها بالإحباط بسبب بطء الرد.

وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوشا) الثلاثاء «مع أن الحكومة والمنظمات تعمل بلا توقف لتقديم مساعدة حيوية، تبقى الاحتياجات هائلة».

وصرح المسؤول في مكتب الأمم المتحدة ينس ليركا مساء الثلاثاء في جنيف إن «الفرق التي تعمل في المكان تشعر بالإحباط». وأضاف أن «أجزاء واسعة مما يمكن أن يكون المنطقة الأكثر تضررا لم يتم الوصول إليها بعد، لكن الفرق تبذل جهودا شاقة وتفعل ما بوسعها».

ويعاني الناجون من الجوع والعطش وتنقصهم مياه الشرب والغذاء بينما تواجه السلطات أعدادا تفوق طاقتها من الجرحى.

على الأرض، يوضح المسؤولون أن الحكومة رحبت بكل مساعدة لكنها تفتقد إلى «آليات لتنفيذ هذه المساعدة».

وخصصت مدرجات الهبوط في مطار بالو للجيش الإندونيسي، لكنها يفترض أن تفتح صباح الخميس أمام الرحلات التجارية.

وأصيبت منشآت المرافىء في بالو التي تشكل بوابة دخول أساسية لهذه المنطقة، بأضرار جسيمة.

وقالت الأمم المتحدة أن معظم نقاط الرسو سليمة لكن معظم الرافعات والمعدات اللازمة لإفراغ السفن قلبت.

وفي مدينة بالو أطلقت الشرطة عيارات تحذيرية واستخدمت الغاز المسيل للدموع لمنع عمليات نهب.

على الطريق المؤدي من المدينة إلى الشمال، شاهد صحافي من فرانس برس شبانا يقيمون حواجز ويطالبون «بتبرعات» لفتح الطريق.

وخلال زيارته الثانية إلى المنطقة منذ وقوع الكارثة، أكد الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو الذي يقوم بحملة لإعادة انتخابه العام المقبل أن الشرطة والجيش يسيطران على المنطقة و»ليست هناك عمليات نهب».

وتحدث مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لرابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) عن حاجة ملحة لأكياس الموتى.

وفي المناخ الاستوائي الحار والرطب في إندونيسيا، يتسارع تحلل الجثث ما يجعل الأرضية خصبة لانتشار الأمراض.

وتحتاج فرق الإنقاذ إلى معدات ثقيلة. وهي تواجه صعوبة أيضا بسبب تضرر الطرق وحجم الخسائر.

وأعيد التيار الكهربائي مساء الثلاثاء إلى بعض مناطق بالو. لكن في مناطق أخرى يقوم السكان بمد خطوط من بعض الأبنية التي لم تنقطع الكهرباء عنها.

والمشكلة التي تزداد خطورة، هي نقص المنشآت الصحية. وقال أرماواتي يارمين (50 عاما) إن «الناس في كل مكان يحتاجون إلى مرحاض وهذا غير متوفر. ليهم انتظار الليل والذهاب إلى حافة الطريق».

من جهة أخرى ثار بركان سوبوتان الأربعاء في شمال شرق أرخبيل سولاويسي في إندونيسيا حيث تنبعث منه سحابة من الرماد البركاني على ارتفاع أربعة آلاف متر، لكنه لا يشكل أي خطر على السكان حسبما ذكرت السلطات المحلية.

وقالت وكالة إدارة الحالات الطارئة إنه «يجب على الناس أن يبقوا هادئين وأن يبقوا بعيدين أكثر من أربعة كيلومترات عن الفوهة ويضعوا أقنعة»، لكن «لا حاجة لإجلاء السكان حاليا».

ويظهر في صور تم نشرها عمود من الدخان على شكل فطر يمكن رؤيته على بعد كيلومترات.

ويبعد بركان سوبوتان على بعد نحو ألف كيلومتر عن مدينة بالو في جزيرة سولاويسي نفسها التي دمرها زلزال قوي بلغت شدته 7،5 درجات الجمعة، تلاه تسونامي، ما أسفر عن سقوط حوالى 1400 قتيل.

إرسال طرود إلى البنتاغون يشتبه باحتوائها على مادة الريسين السامة

قال مسؤول أميركي الثلاثاء أنه تم إرسال طردين أو أكثر الى وزارة الدفاع الاميركية يشتبه في أنها تحتوي على سم الريسين القاتل.

واضاف المتحدث باسم وزارة الدفاع كريس شيروود أنه تم الاثنين في مركز فحص قريب اعتراض طردين مشبوهين على الأقل مرسلين إلى البنتاغون.

وتابع «كجزء من عملية الفحص، عثرت السلطات على عدد من الطرود المشبوهة».

وأشار إلى أن السلطات لا تزال بانتظار التأكيد بأن الطرود تحتوي على الريسين. وأحالت شرطة البنتاغون المسألة إلى مكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي أي).

وذكر مسؤول في وزارة الدفاع لوكالة فرانس برس أن الطرود كانت مرسلة إلى وزير الدفاع جيم ماتيس وقائد قوات البحرية الاميرال جون ريتشاردسون.

وقال المكتب في بيان أن «عناصر من الاف بي آي صادروا طردين مشبوهين كان قد تم فحصهما في مركز البريد في البنتاغون. ويتم حاليا إجراء مزيد من الفحوص للطردين».

وصرح المتحدث باسم البنتاغون الكولونيل روب مانينغ أن جميع الرسائل البريدية التي وصلت إلى مركز الفحص التابع للبنتاغون الاثنين «تم وضعها في الحجر ولا تشكل تهديدا على موظفي البنتاغون».

من جهته أعلن جهاز الحماية السرية المكلف أمن الرئاسة أنّه تمّ أيضا اعتراض «مظروف مشبوه» أُرسل إلى الرئيس دونالد ترامب في الأول من تشرين الأول/أكتوبر الجاري.

وأضاف الجهاز المولج حماية كبار الشخصيات السياسية في البلاد إنّ «المظروف لم يدخل البيت الأبيض»، من دون توضيح ما الذي كان بداخله.

ويعتبر سم الريسين، الذي يتم الحصول عليه من معالجة حبوب الخروع، قاتلا حتى لو بجرعات صغيرة جدا في حال ابتلاعه أو استنشاقه أو حقنه، كما أنه أقوى بستة آلاف مرة من الزرنيخ ولا ترياق له.

الولايات المتحدة تشيد بردّ فعل فرنسا القوي على مخطّطات طهران

محكمة العدل الدولية تأمر واشنطن برفع العقوبات عن السلع «الإنسانية» لإيران

رحّبت وزارة الخارجية الإيرانية الأربعاء بقرار محكمة العدل الدولية حول تعليق العقوبات الاميركية التي تستهدف السلع «ذات الغايات الإنسانية» المفروضة على إيران، باعتبارها «إشارة واضحة» أن إيران «محقة».

وقالت الوزارة في بيان إن الحكم الذي أصدرته المحكمة «يظهر مجددا أن الحكومة الأميركية .. تصبح معزولة يوما بعد يوم».

وكانت محكمة العدل الدولية أمرت الأربعاء الولايات المتحدة برفع العقوبات التي تستهدف السلع «ذات الغايات الإنسانية» المفروضة على إيران.

وقال القاضي عبد القوي أحمد يوسف رئيس المحكمة التي تتخذ من لاهاي مقرا لها إن «المحكمة تعلن بالاجماع انه على الولايات المتحدة وعبر وسائل من اختيارها، الغاء كل عراقيل تفرضها الاجراءات التي أعلنت في 8 مايو 2018 على حرية تصدير أدوية ومواد طبية ومواد غذائية ومنتجات زراعية الى ايران».

واعتبرت المحكمة أن العقوبات على سلع «مطلوبة لاحتياجات انسانية قد تترك أثرا مدمرا خطيرا على صحة وأرواح أفراد على أراضي ايران».

ورأت أيضا ان العقوبات على قطع غيار الطائرات يمكن أن «تعرض سلامة الطيران المدني للخطر في ايران وكذلك أرواح مستخدميها».وكان ترامب فرض دفعة أولى من العقوبات على ايران في اغسطس بعد انسحابه من الاتفاق النووي التاريخي المبرم بين ايران والقوى الكبرى والهادف لوقف طموحات ايران النووية، مثيرا استياء الحلفاء الاوروبيين. وهناك دفعة ثانية من العقوبات مرتقبة في نوفمبر.

وتحكم محكمة العدل الدولية في خلافات بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة، وقراراتها ملزمة لكن لا يمكن الطعن بها وانما ليس هناك آلية لتطبيقها.

من جهة أخرى، أشادت الولايات المتّحدة الثلاثاء بردّ الفعل «القوي» الذي أقدمت عليه باريس بفرضها عقوبات على مصالح ايرانية في فرنسا واتّهامها علانية وزارة الاستخبارات الايرانية بالتخطيط لشنّ اعتداء ضد تجمّع لمعارضين إيرانيين قرب باريس في يونيو الماضي.

وقال مجلس الأمن القومي الأميركي في تغريدة على تويتر إنّ «فرنسا تتّخذ قرارات قوية ردًا على الهجوم الإرهابي الإيراني الفاشل في باريس».

وأضاف «يجب على طهران أن تعرف أنّ هذا السلوك الفاضح لن يتم التساهل معه».

من جهتها قالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية هيذر نويرت للصحافيين إنّ المخطّط الذي كشفت باريس تفاصيله يثبت أن إيران هي «الراعي الأول للإرهاب في العالم».

وكانت السلطات الفرنسية أعلنت الثلاثاء أنها أحبطت اعتداء خطّطت لتنفيذه وزارة الاستخبارات الايرانية ضد تجمّع لمعارضين إيرانيين قرب باريس في يونيو الماضي.

وأرفقت باريس اتهامها بفرض عقوبات على مصالح إيرانية في فرنسا، لكن طهران سارعت لنفي هذا الاتهام.

وقال مصدر دبلوماسي فرنسي الثلاثاء لوكالة فرانس برس طالبا عدم نشر اسمه «إن تحقيقا طويلا ودقيقا ومفصلا لأجهزتنا أتاح التوصّل بوضوح وبدون أي لبس، الى تحميل وزارة الاستخبارات الايرانية مسؤولية التخطيط لمشروع الاعتداء» ضدّ تجمّع لحركة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة في فيلبنت قرب باريس.

الا أن المتحدث باسم الخارجية الايرانية بهرام قاسمي قال «مرة أخرى ننفي بقوة هذه الاتهامات وندين اعتقال هذا الدبلوماسي وندعو الى إطلاق سراحه على الفور».

ولاحقا قال قاسمي في مقابلة مع وكالة فرانس برس «إذا كان هناك سوء فهم ... حول شيء غير موجود، سواء كان ذلك مؤامرة من قبل آخرين او خطأ، يمكننا الجلوس والتحدّث عن ذلك».

بعدما قدّمها إليه لليوم الثاني على التوالي

الرئيس الفرنسي يقبل استقالة وزير الداخلية

وزير الداخلية الفرنسي المستقيل جيرار كولومب

أعلنت الرئاسة الفرنسية فجر الأربعاء أنّ الرئيس إيمانويل ماكرون قبِل استقالة وزير الداخلية جيرار كولومب بعدما قدّمها إليه لليوم الثاني على التوالي، في انتكاسة جديدة يتلقّاها سيّد الإليزيه بخسارته حليفا قويا.

وقالت الرئاسة في بيان إنّ ماكرون «قبِل استقالة جيرار كولومب وطلب من رئيس الوزراء تولي حقيبته بالوكالة بانتظار تعيين خلَف له».

وأضاف البيان إنّه بهذا الترتيب فإنّ «مجلس الوزراء» سيلتئم الأربعاء اعتبارا من الساعة العاشرة صباحا (08،00 ت غ) و»الحكومة قائمة بكامل أعضائها».

وكولومب الذي كان ثاني أهم مسؤول في الحكومة الفرنسية بعد رئيسها إدوار فيليب قدّم استقالته إلى ماكرون الثلاثاء، لليوم الثاني على التوالي، لكي «يعود إلى ليون»، المدينة الواقعة في وسط شرق البلاد والتي يطمح لاستعادة منصبه القديم فيها رئيسا لبلديتها.وكان كولومب قدّم الإثنين استقالته الى ماكرون لكن الأخير رفضها.

وأثارت استقالة كولومب بلبلة في أوساط الحكومة الفرنسية اضطر معها رئيس الوزراء إلى إلغاء زيارة كان مقررا أن يقوم بها إلى جنوب أفريقيا يومي الخميس والجمعة.

وفي 18 سبتمبر الماضي أعلن كولومب أنّه سيستقيل من منصبه بعد الانتخابات الأوروبية عام 2019 للترشّح إلى رئاسة بلدية ليون في 2020. ومذّاك علت أصوات تطالب الوزير بالاستقالة فورا.

وتشكّل استقالة وزير الداخلية انتكاسة جديدة لماكرون بعد الاستقالة المدوّية لوزير البيئة نيكولا أولو والتعديل الحكومي الطفيف الذي تلاها.

وعودة كولومب إلى ليون، إحدى أكبر مدن فرنسا، متوقّعة منذ وقت طويل، لا سيّما وانّه شغل منصب رئيس بلدية لمدينة طيلة 16 عاما قبل أن يعيّنه ماكرون في مايو 2017 في منصب وزير الداخلية الاستراتيجي.

وكولومب الملتزم بالخطاب الرئاسي عادة، بدا منذ مطلع سبتمبر وكأنّه ينأى بنفسه عن سياسة الحكومة، ولا سيّما حين قال إنّ السلطة التنفيذية «تفتقر إلى التواضع».

محامي القس الأميركي المحتجز بتركيا يقدم التماسا للمحكمة الدستورية

قدم محامي القس الأميركي أندرو برونسون المحتجز بتركيا بتهمتي «التجسس ودعم الارهاب» أمس الأربعاء التماسا إلى المحكمة الدستورية التركية لرفع الإقامة الجبرية عن موكله.

وقالت وكالة (أناضول) التركية للأنباء ان اسماعيل هالافورت محامي برونسون قدم الالتماس إلى المحكمة الدستورية بعد رفض المحاكم الجنائية بمدينة (أزمير) طعنه على قرار الإقامة الجبرية وحظر السفر المفروض على موكله.

وأضافت ان المحامي التمس من المحكمة دراسة ملف برونسون والنظر في كون قرار فرض الإقامة الجبرية عليه مخالفا للقانون.

وكانت المحكمة الجنائية في (أزمير) فرضت أواخر يوليو الماضي الإقامة الجبرية عوضا عن الحبس على القس الأميركي بسبب وضعه الصحي.

واعتقل القس الأميركي في ديسمبر 2016 لاتهامه بارتكاب جرائم نيابة عن حزب العمال الكردستاني وما يسمى منظمة (الكيان الموازي) التي تتهمها حكومة انقرة بالضلوع بمحاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016.

وتشهد العلاقات بين انقرة وواشنطن توترا بعد فرض الولايات المتحدة مطلع أغسطس الماضي عقوبات على وزيري العدل والداخلية التركيين على خلفية اعتقال برونسون.

بومبيو سيلتقي كيم جونغ أون في زيارة جديدة لكوريا الشمالية الأحد

أعلنت وزارة الخارجية الاميركية الثلاثاء أن وزير الخارجية مايك بومبيو سيلتقي في بيونغ يانغ الأحد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ–أون في محاولة لتسريع عملية نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية هيذر نويرت إنّ بومبيو، الذي يحاول ترتيب قمة ثانية بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي بعد قمتهما التاريخية في سنغافورة في يونيو، سيزور أيضا اليابان وكوريا الجنوبية والصين.

وسيعقد بومبيو لقاءه الثالث مع كيم خلال زيارته الرابعة إلى كوريا الشمالية.

وأوضحت نويرت «أعتقد أن قيام وزير الخارجية بزيارة رابعة إلى كوريا الشمالية في أقل من عام يظهر تقدم وزخم» المحادثات.

وأضافت أن «الجميع يعترفون بأن هناك طريق علينا قطعه والكثير من العمل الذي يجب القيام به»، قائلة «لكن من الواضح أن هذه المحادثات تسير في الاتجاه الصحيح ولدينا ما يكفي من الثقة لركوب الطائرة ومواصلة المفاوضات» حول آليات نزع القدرات النووية للنظام الكوري الشمالي.

وكان بومبيو التقى كيم مرتين بينها مرة عندما كان مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه). لكنه لم يجتمع بالزعيم الكوري الشمالي خلال زيارته الأخيرة في يوليو بينما نشرت صور لكيم وهو يقوم بزيارة إلى مزارع.